١١- **الهجرة الأسرية:** عندما يقرر الفرد المهاجر عدم العودة إلى موطنه الأصلى والاستقرار فى المهجر يصطحب أسرته إلى بلد المهجر وهذه الأخيرة ستعمل بلا شك على التخفيف من قسوة الغربة.

١٢- **الهجرة الجماعية:** يشترك فيها حملة أفراد أو أسر وهى على العموم تنجم عن كارثة طبيعية كهجرة أهل أغادير فلا المغرب عام ١٩٥٤، وتنجم على أثر الزلزال أو هجرة أبناء مناطق نكبتع بالفيضان كما حدث فى بنجلاديش أو فى سبيل تحقيق مشروعات اقتصادية كهجرة أبناء الغمر أو فى سد الفرات فى بعض الأحيان تنجم عند اعتداء سياسى كهجرة الأرمن والفلسطينيين إلى البلاد العربية.

رابعا أسباب الهجرة غير الشرعية:

إن الدراسة والفهم الصحيح لظاهرة الهجرة بصفة عامة تتطلب المعرفة الدقيقة لدوافعها، وذلك حتى يمكن معالجة الظاهرة معالجة علمية، إذ إنها ظاهرة متعددة الجوانب، ومتشعبة الأبعاد، كما أن معرفة دوافع الهجرة قد تلقي قدراً كبيراً من الضوء على الآثار التي يمكن أن تترتب عليها سواء كانت هذه الآثار سلبية أو إيجابية، وسواء أكانت في المجتمع المهاجر منه أو المجتمع العابر منه أو المجتمع المهاجر إليه، وكذلك للمهاجرين أنفسهم.

وهذا يعني أن هناك مجموعة من العوامل المرتبطة والمتداخلة، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والجغرافية والديموغرافية التي تتحكم فيها، وقد أكدت معظم الدراسات على أن دوافع الهجرة تتلخص في عوامل الطرد في البلد الأصلي وعوامل الجذب في البلد المستقبل، وتتعدد الآراء والأفكار حول أسباب الهجرة غير الشرعية، وذلك نتيجة لتعدد البواعث المحركة لها، فعلماء الاقتصاد ينظرون لها نظرة اقتصادية بحتة، وعلماء الخدمة الاجتماعية يركزون على البعد الاجتماعي، أما علماء السياسة فلهم آراؤهم السياسية، ولعلماء النفس نظرتهم المرتكزة على الفرد والدوافع السيكولوجية، وعلماء الجغرافية يركزون على الظروف الجغرافية، كما يشير بعض الكتاب إلى عوامل متعددة متداخلة تدفع إلى هذا النوع من الهجرة، ومن هذه الاسباب ما يلي:

١- الأزمات السياسية أو الدينية التي تؤدي إلى هجرة أو طرد جماعة أو جنس أو حزب أو طبقة اجتماعية غُلبت على أمرها.
٢- تشجيع الهيئات الرسمية للنازحين والوافدين.
٣- العنف وما ينشأ عنه من هجرات إجبارية.
٤- النمو السكاني.
٥- الأزمات الاقتصادية.

وهناك من يحدد العوامل التي تحفز على الهجرة وهي:
١- عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين (منطقة الأصل).
٢- عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين (منطقة الوصول).
٣- العوائق المتداخلة بين المنطقتين (منطقة العبور)، وهكذا تعددت الآراء المفسرة لظاهرة الهجرة الدولية، ولكن بالرغم من هذه الاختلافات فإنَ العلماء قد قسموا تلك العوامل إلى قسمين هما العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة، وما يؤديانه من دور بارز بصفتهما محركين أساسين لظاهرة الهجرة الدولية سواء كانت شرعية أو غير شرعية على النحو التالي:-

أولاً العوامل الدافعة (الطاردة) Push:-

هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي دفعت، وتسببت في هجرة الأفراد خارج وطنهم، وهي تتمثل في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين من الناحية السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والديموغرافية والنفسية، وغيرها التي تتسبب في طرد المهاجرين إلى خارج وطنهم، وبذلك سنقوم بتوضيح هذه العوامل على النحو التالي:

العوامل السياسية:

تعتبر العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ، حيث إنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنَها مسبَب للهجرة، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة

السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت، ومازالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية، وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم، ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال، كل من منظمة العمل الدولية، ومنظمة العفو الدولية.

حيث الاضطرابات التي تضرب بقسوة الكثير من دول جنوب المتوسط وأفريقيا، جراء الصراع على السلطة من جانب، ومحاولة قطاعات اجتماعية التمرد على الأوضاع الظالمة القائمة من جانب آخر، وكل هذا بسبب عدم اكتمال عملية إنتاج الدولة المدنية الحديثة التي ترتب سبلاً طوعية لانتقال السلطة، وتضمن التمثيل السياسي لمصالح الفئات والشرائح الاجتماعية كافة، وتصون الحريات العامة في التفكير والتعبير والتدبير. وفي المقابل، يدرك المهاجرون أنهم ذاهبون إلى بلدان إنْ وجدوا فيها موطئ قدم ستتغير حياتهم بالكلية.

العوامل الاقتصادية:

ينظر أصحاب التفسير الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، وأن البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال مثل البطالة والتضخم وقلة فرص التوظيف، وهذا ما ذهب إليه العديد من المفكرين من أن العامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل الطاردة، والجاذبة للهجرة فمن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة و تدفعها لأن تهاجر هو توقع الحصول على وظيفة أفضل، واستهداف زيادة الدخل، وتحسين الرخاء الاجتماعي ، وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلاً إلى المناطق الأعلى دخلاً)، علاوة على ذلك، فإن البيانات الخاصة بالحوافز الاقتصادية كشفت عن أنه في كثير من الأحوال تكون تلك الحوافز الاقتصادية هي الأمر القاطع والمسبب للهجرة، حيث إن التباين في المعيشية للسكان في الدول المرسلة من جانب، والدول المستقبلة من جانب آخر تكون هي العامل المشجع على تدفقات الهجرة، كما أن رغبة المرء في تحسين مركزه من الناحية الاقتصادية، أي البحث عن فرص أفضل كانت هي الدافع المسيطر في الهجرة الدولية الحديثة، قليلاً ما تجد من الجماعات أو الأفراد من يشعرون بالرضاء المعقول عن مركزهم الاقتصادي في بلدهم الأصلي.

حيث تتسع رقعة الفقر والبطالة في مجتمعات جنوب المتوسط وأفريقيا، وتبدو بعض الدول عاجزة عن تلبية احتياجات وطموحات شريحة من الشباب تخرجت في الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، ولم تستوعبها سوق العمل، ويبدو طريقها شبه مسدود في تكوين حياة طبيعية لائقة، لاسيما مع غياب مشروعات حقيقية للتنمية، وتطبيق برامج التكيف الهيكلي، وتعاظم الاحتكارات، ووجود خلل جسيم في توزيع الثروة، أو في تساقط ثمار التنمية على القاعدة الغالبة من السكان.

ولعل الفقر الشديد هو السبب الرئيسي وراء الهجرة، ففي بعض الأحيان تحدث مجاعة أو أوبئة تؤدي إلى طرد السكان من موطنهم الأصلي، فالعامل الاقتصادي يؤدي دوراً رئيسياً في الحركات البشرية وهجرة السكان، فإن تدني مستوى المعيشة والفقر الشديد وظروف العمل السيئة دفعت الإنسان إلى الهجرة، سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية، وأن انتشار البطالة وانخفاض مستوى المعيشة لا تساعد على توفير المتطلبات الضرورية للإنسان وأسرته، ولهذا يندفع إلى الخارج تفتيشاً عن مورد رزق ليحقق غايته، فتعتبر الدوافع الاقتصادية من أقوى الأسباب لدى المهاجرين بغية تحسين أحوالهم الاقتصادية من فقر ومجاعات وتناقص فرص العمل الأمر الذي ينمي فكرة الهجرة كسبيل للتخلص من ذلك الواقع، والهجرات الأفريقية غالباً ما تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الاقتصادية في المنطقة الأصل من جهة، ومتطلبات السكان من جهة أخرى.

العوامل الاجتماعية:

يرتبط تارة بالتهميش المستمر وظاهرة ترييف المدينة، وتارة أخرى بانسياب حكايات مثيرة وأسطورية حول عملية الهجرة وما يترتب عليها، لا سيما أن هناك قصص نجاح فعلية، يتم تداولها على نطاق واسع، سواء بالطرق التقليدية أم عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وطالما ينجذب الشباب الراغب في الهجرة إلى قصة نجاح واحدة لمهاجر، ويزيحون عمداً قصص فشل لا تحصى، انتهت بمآسٍ وفواجع.

العوامل النفسية:

لا يمكن إنكار دور هذا العامل حيث يلعب سماسرة الهجرة عليه، حيث يضيق بعض الشباب بطبيعة الحياة في بلدانهم، في ظل امتلائهم بشعور جارف بأنهم يستحقون أكثر مما هم عليه، وينظرون إلى مستقبل بلدانهم بتشاؤم مفرط، ينسحب على نظرتهم إلى الآتي في حياتهم الخاصة.

ثورة الاتصالات والإعلام الجديد:

حولت هذه الثورة العالم إلى غرفة صغيرة، وجعلت قطاعات عريضة من شباب دول العالم الثالث على دراية بأنماط العيش في المجتمعات المتقدمة، ويقارنونها بما يكابدونه في بلدانهم، ومن ثم تتزايد داخلهم الرغبة في الهجرة، لاسيما في ظل القرب الجغرافي لأوروبا من أفريقيا، وكذلك ما يعلمه الراغبون في الهجرة عن ظاهرة تناقص السكان في القارة العجوز، ووجود أعمال هامشية في الفلاحة والتشييد والبناء والخدمات لا يقبل عليها الأوروبيون، وتبقى فرصاً متاحة أمام المهاجرين.

عوامل أمنية:

ومن أهمها ضعف دور السلطة الرسمية والأجهزة الأمنية في ضبط الأمن في الدولة الطاردة، مما يدفع إلى التسلل من اجل أن يحمي المتسلل نفسه وذويه، وقيام المتسلل بارتكاب جريمة في بلده، فيهرب من الأجهزة الأمنية أو من الأعداء، ومن الطبيعي أن يختار المهاجر غير الشرعي دولة تتمتع بمستوي أمني عال ليتسلل إليها، وربما تختلف الأسباب المؤدية إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ما بين عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، غير أن غالبية المراقبين يعتقدون أن البطالة تمثل المحرك الرئيسي لهذه الظاهرة فهي تمس عددا كبيراً من السكان وخاصة فئة الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية وبالتالي تمثل الهجرة الطريق الوحيد للحصول على فرص عمل جيدة وبدائل أفضل في دول أكثر تقدماً. ويأتي عدم الاستقرار السياسي الذي ساد في عدد من الدول، سواء العربية أو الأفريقية، ليضيف عنصراً آخر مهما وراء تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تفر أعداد كبيرة من المواطنين من بلادهم بحثًا عن الاستقرار وحياة أفضل قد تتحقق لهم في الدول الأوروبية .ومنذ عام ٢٠١٤، فرّ نحو ٥٠ مليون شخص من بلادهم، بما في ذلك الأفارقة والشرق أوسطيين إلى أوروبا، ومن بينهم الروهينجا المسلمين الذين فروا من بورما، إلى أجانب فرار أفراد من أمريكا الوسطى يتم تهريبهم إلى الولايات المتحدة، والمدنيين الفارين من العنف في أفغانستان، والعراق، والباكستان، وفلسطين، وسوريا، والصومال، واليمن.ونظرًا للخطورة القصوى التي باتت تشكلها الهجرة غير الشرعية، يسلط المراقبون الضوء على أهمية التصدي لهذه الظاهرة سواء من قبل الدولة المصدر أو الدولة المستقبلة مؤكدين أن أفضل طرق لوقف هذه الظاهرة تتمثل في مكافحة المهربين الذين يقومون

بعرض خدماتهم ويشجعون الهجرة غير الشرعية، هذا بالتزامن مع تحقيق التنمية المستدامة في الدول التي تشكل مصدرا للهجرة وذلك من خلال مشروعات إنتاجية يتم توطينها في هذه المناطق لتغني مواطنيها عن السعي إلى الهجرة، كما يؤكد هؤلاء المراقبون أهمية مواجهة هذه الظاهرة بإجراءات جماعية والتنسيق بين مختلف الأطراف لضمان نجاح التصدي لهذا التدفق الهائل من المهاجرين واللاجئين نحو القارة الأوروبية، ويلاحظ أن الغرب الذي ارتفعت درجة قلقه من الهجرة العربية والأفريقية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لا يهتم كثيرا بحجم هذه الآثار السلبية، بقدر ما يبذله من جهد للعناية بأساليب أمنية متطورة من شأنها أن تخفض من احتمال دخول المهاجر العربي والأفريقي الى هذه البلاد بطرق مشرفة. ولا يتوقع أن تؤد مثل هذه الاستراتيجية لمعالجة مشكلة الهجرة العالمية التي تتطلب تعاون دولي يأخذ في الحسبان متغيرات هامة تتجاوز حدود المتغيرات المتصلة مباشرة بظروف المهاجر في البلد المصدر للهجرة والمستقبلة لها.

ثانياً العوامل الجاذبة:

مثلما تعمل عوامل الطرد (الدفع) على طرد الأفراد والجماعات من مناطقهم الأصلية، كذلك تعمل عوامل الجذب في مناطق الاستقبال على جذب العديد من الأفراد والجماعات للهجرة إليها، ولا تمثل عوامل الدفع في مجموعها وبمفردها الأسباب الكلية للتحركات البشرية، ولكن لابد أن يكون هناك عوامل جذب تشجع السكان على الهجرة، والعوامل الجاذبة قد تكون حقيقية، أو حتى مجرد تصور، وإن عوامل الجذب مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه، وتكمن في سمة هذا العصر في توفير القدرة على الحركة وسهولة التواصل بين أي منطقة وأخرى في العالم، نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات، كذلك تشير عوامل الجذب إلى كل الظروف التي تجذب المهاجرين بحثاً عن فرص عمل أفضل، ومعيشة أرقى، كما أن من أهم عوامل الجذب، والتي غالباً ما تكون من مسببات الهجرة ما يلي:

١- **التقدم الحضاري والثقافي:** حيث تكون فرص التعليم في جميع المستويات وفي مختلف الميادين متوفرة، مما يجذب العناصر والفئات التي تسعى للاستقرار في الوسط الاجتماعي المتقدم.

٢- **توافر فرص العمل في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات:** حيث يزدهر الوضع الاقتصادي في أي بلد تتوفر فيه الموارد الطبيعية التي تساعد على نشؤ المصانع وتطورها، وفي

مثل هذه البلدان يكون الطلب على الأيدي العاملة وذوي الاختصاصات في ازدياد مستمر، وتبدأ الهجرة عادة بالشباب ثم تتوسع على نطاق العائلات والأقارب.

٣- **التضاريس الطبيعية:** وذلك أن اعتدال المناخ والمناظر الطبيعية غالباً ما يدفع بالناس للهجرة طلباً للراحة والاستجمام، ولأسباب صحية، حيث تتلاءم البيئة الجغرافية والمناخ ودرجة الحرارة مع الحالات المرضية والشيخوخة.

وبالنظر إلى عوامل جذب الهجرة سواء كانت الشرعية أم غير الشرعية، والتي تكون في الغالب هي نفس العوامل، يتضح لنا أن العوامل الجاذبة المحفزة على هذا النوع من الهجرة متعددة، فالرواتب المرتفعة والأجور العالية وتوفر فرص العمل اليدوية والتقنية من أهم العوامل الاقتصادية الجاذبة، كذلك الحصول على العديد من المزايا، كالتعليم المتقدم المواكب لعمليات التطور المستمرة، بالإضافة إلى العيش في ظروف اقتصادية تحقق رغبات الفرد، وتوفر كافة متطلبات الحياة من خدمات ومرافق في المستوى المطلوب، وبالتالي الحصول على العديد من المزايا الاقتصادية التي يصعب على المهاجر الحصول عليها في بلده الأصلي فيضطر المهاجر الأفريقي إلى مواجهة أخطار الصحراء، وأهوال البحر الأبيض المتوسط في سبيل تحقيق رضاه عن وضعه الاقتصادي، وفي أغلب الأحيان لا يستطيع بلوغ غايته حيث يدفن في الصحراء، أو يغرق في البحر، أو يزج به في أحد السجون الأفريقية أو الأوروبية، وإلى جانب العوامل الجاذبة الاقتصادية هذه نجد عوامل الجذب السياسية، حيث إمكانية الحصول على اللجوء السياسي وأيضاً توفر الحريات وإشاعة روح الأمل والاطمئنان يعد من أهم العوامل الجاذبة للهجرة، حيث إن أهم ما يميز المجتمعات المتقدمة هو وجود هامش كبير من الحرية للأفراد ، حيث إنَ الاستقرار السياسي، وعدم انتشار الفوضى هي من أهم مميزات هذه المجتمعات، أما فيما يخص العوامل الاجتماعية والنفسية الجاذبة.

وأيضاً نجد أهمية عوامل الجذب الجغرافية، حيث إنَ المناخ الملائم يشكل عامل جذب للهجرة، وأيضاّ المظهر الطبيعي الممتاز، والتقدم التكنولوجي، وتحسن وسائل المواصلات، وفيما يتعلق بالعوامل الديموغرافية الجاذبة فإن كافة التقارير والإحصاءات السكانية تؤكد على انخفاض معدل الخصوبة في الدول الأوروبية، وارتفاعها في دول العالم الثالث، كما أن أكبر تناقص في عدد السكان على مستوى أوروبا يتمثل في إيطاليا وألمانيا، وهذا ما يؤكد حاجة الدول الأوروبية

إلى مزيد من المهاجرين، ومما ساعد على الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي أن سكان الدول الأوروبية يعانون من التقدم في السن الناتج عن ارتفاع متوسط العمر.

وهناك العديد من الأسباب والدوافع التى تدفع الشباب المصرى إلى القدوم على الموت عن طريق الهجرة غير الشرعية هى الأسباب متمثلة فيما يلى:

أ- الأسباب والدوافع الاقتصادية للهجرة غير الشرعية:

١- البحث عن فرص العمل بعدما أغلقت جميع الأبواب والفرص داخل المجتمع.

٢- الرغبة في الكسب والثراء السريع والانبهار بالمال الوفير دون تعب أو مشقة.

٣- التباين في المستوى الاقتصادى بين الدول الطاردة والدول المستقبلة.

٤- تذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التى لازالت تعتمد في افتقادها على الفلاحة فقط.

٥- ضعف التخطيط في مجال التنمية والقوى البشرية وضعف التكامل والتنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

٦- تقلص سوق العمل الخليجى أمام العمالة المصرية.

٧- تطبيق العلاقة بين المالك والمستأجر الذى أدى إلى ارتفاع أيجار الأراضى الزراعية ارتفاعاً كبيراً بينما أنخفض العائد من الزراعة مما أدى إلى هجرة أبناء الريف.

٨- ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

٩- تأكل الرقعة الزراعية والتوسع العمرانى حيث تأكل حوالى مليون ونصف فدان من الأراضى خلال العقود الثلاثة الماضية وارتفاع سعر الإيجار وتفاقم مشكلة المياه.

١٠- تقصير الشباب أصحاب رحلات الهجرة الناجحة في إقامة مصانع تعود بالنفع على أبناء قراهم وتساهم في الحد من البطالة.

١١- اقتصار توزيع الأراضى المستصلحة والصحراوية على أصحاب النفوذ في الدولة واعتماد هذه الأراضى على الميكنة الحديثة أكثر من استخدام الأيدى العاملة مما ساهم في مزيد من البطالة في الريف.

١٢- سياسات تحرير السوق واعتماد السوق المصرى على بعض السلع المستورة الأرخص مما أدى إلى ضعف الإنتاج المحلى.

١٣- عدم مواكبة صغار الفلاحين للتطور في السوق الحر في ظل اتجاه الحكومة إلى الانفتاح الاقتصادى.

ب-الأسباب والدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية:

١- حدة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة وزيادة الوعى بهذه الفوارق.

٢- الوجاهة الاجتماعية التى تضيفها الهجرة إلى الدول الأوربية على المهاجرين والنجاح الذى حققوه في جمع الثروات بجعلهم كنماذج ملهمة للطموحين للهجرة.

٣- بريق الحرية في أوربا في إطار العولمة وسهولة الاتصال بالخارج واكتساب خبرات جديدة وسهولة الحياة التى يتوقعها في الدول الأوربية وجاذبية الحرية.

٤- تغيير نسق القيم فترجع هجرة الشباب إلى تحول النسق القيمى للشباب واختفاء قيم الكفاح والمثابرة وإحلال قيم أخرى بديلة تتمثل في قيم الكسب السريع والسعى وراء الثراء الأكثر دون معاناة.

٥- المعاناة التى يعيش فيها قطاع الشباب والتى تدفعه إلى المغامرة بحياته في الهجرة بطرق غير شرعية وهو على وعى بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر أثناء هجرته.

٦- تراجع وتقلص الهجرة الشرعية خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر حيث أصبحت منطقتنا مشبوهة سياسياً وتوصف بالإرهاب الأمر الذى أدى إلى غلق أبواب الدخول إلى كثير من الدول الأوربية بطريقة شرعية.

٧- الضمور الديموجرافى في الدول الأوربية فهى تمثل عامل جذب.

٨- مسئولية الأسرة في التنشئة التى جعلت من الشباب المصرى شبابا رخواً وليس صلباً يتحمل المسئولية فهناك خلل في أسر هؤلاء الشباب الذين يتوجهون ويتطلعون إلى السفر ولو بطرق غير شرعية ويعرض نفسه وحياته للخطر.

٩- عدم وجود طموح لدى الشباب وصبر للتكيف مع وضعه الاقتصادى وظروفه الاجتماعية والعمل بإمكاناته المتوفرة لديه.

١٠- انبهار الشباب بالغرب حيث ينبهر الباحثين عن الثراء بأى ثمن بالحضارة الأوربية.

١١- الثقافة الفاسدة وما ينتج عنها من تصور الشباب بأن الثروة هى الأمل الوحيد للحياة الكريمة.

ج- الأسباب والدوافع القانونية للهجرة غير الشرعية:

١- ضعف عقبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من تأشيرات وأختام مزورة واعتبارها جنحة عقوبتها الحبس أو الغرامة لنص المواد ٢١٦، ١٢٧، ٢١٨.

٢- ضعف عقوبة مغادرة الأراضى المصرية من غير المنافذ الشرعية ينص المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر وهى الحبس مدة لا تزيد عن ٣ شهور وغرامة لا تزيد عن ٢٠٠ جنيه أو أحدة العقوبتين.

٣- أفعال الوساطة في تسفير المواطنين للخارج لا تخضع لتجريم رادع وتندرج تحت مفهومها مزاولة مهنة السياحة بدون ترخيص أو تسفير بدون ترخيص وهى جريمة ذات عقوبة بسيطة لا تكفى للردع.

٤- تعامل النيابات مع الشباب المرحلين من الخارج في كثير من الحالات على أنه ضحايا للنصب والاحتيال من قبل بعض الوسطاء رغم قيامهم عن عمد بانتهاك قوانين دولة أجنبية أثناء تسللهم بطرق غير مشروعة.

٥- عدم وجود قوانين صارمة للتصدى لسماسرة السوق الذين يتقاضون أموال طائلة من كل شاب يريد السفر.

خامسا آثار الهجرة غير الشرعية:

تسبب العديد من العوامل في تزايد انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن أهمها الأسباب السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي، وكثرة الحروب الأهلية، وكذلك الوضع الاقتصادي المتردي بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى، كالعوامل الديموغرافية والجغرافية وتكوين شبكات للمتاجرة في البشر في كل من دول المصدر والعبور والاستقبال، كما أن هذه الأسباب وغيرها زادت من انتشار ظاهرة هذه الهجرة غير الشرعية، وكان لها العديد من الآثار على كل من دول المصدر، ودول العبور، ودول الاستقبال.